وفرض ضرائب غير موحدة على الواردات ٠ وخلال هذه الفترة جرى التخفيض الرابع لليرة الاسرائيلية (شباط ١٩٦٢) ـ من ١ر٨٠ ليرة للدولار الى ٣ ليرات للدولار ، وذلك من أجل تشجيع الصادرات وخفض الواردات ٠ ولكن رغم ذلك وصل العجز في ميزان المدفوعات في تلك الفترة الى الذروة ـ ٥٧٢ مليون دولار في سنة ١٩٦٤ ٠

٥ ـ **سياسة « الانكماش » (١٩٦٥ ـ ١٩٦٧)** : تعتبر هذه الفترة من الفترات الصعبة التي مر فيها الاقتصاد الاسرائيلي٠ وكان الهدف من سياسة «الانكماش» حل مشكلة العجز في ميزان المدفوعات ، بواسطة خفض سرعة النشاط الاقتصادي وكبح الزيادة السريعة في الطلب الشامل والاستهلاك والواردات ، ثم تحويل موارد اكبر لزيادة الصادرات ٠ وقد نفذت الحكومة الاسرائيلية سياستها هذه بواسطة خفض ميزانية التطوير ، مما ادى الى خفض النشاط الاقتصادي وحدوث بطالة واسعة وصلت الى ١٠٪ من طاقة العمل وقد اتبع بنك اسرائيل سياسة خفض التسليف للجمهور ولارباب العمل ٠ وادت هذه السياسة الى خفض الاستثمارات والانتاج ، وتجميد نسبة الاستهلاك الفردي ، ثم الى انخفاض العجز في ميزان المدفوعات الى ٤٤٥ مليون دولار في سنة ١٩٦٦ ٠ كما انخفض العجز في الميزان التجاري من ٤٥٤ مليون دولار في سنة ١٩٦٤ الى ١٩٥ مليون دولار في سنة ١٩٦٧ ٠ وخلال هذه الفترة جرى التخفيض الخامس في قيمة الليرة (تشرين الثاني ١٩٦٧) ـ من ٣ ليرات للدولار الى ٣ر٥ ليرة للدولار ٠

٦ ـ **فترة ما بعد حرب ١٩٦٧ (١٩٦٨ ـ ١٩٦٩)** : ادت نتائج حرب ١٩٦٧ الى عودة الانتعاش الاقتصادي في اسرائيل ، بحيث قضي على البطالة بشكل تام بعد مرور سنتين على انتهاء الحرب ٠ كما ازدادت الاستثمارات وارتفع الانتاج والاستهلاك الفردي والصادرات ، مما ادى ايضا الى ازدياد الواردات التي بلغت قيمتها ، في نهاية ١٩٦٩ ، ٢ر٢ مليار دولار ٠ ولكن على الرغم من زيادة الصادرات فقد ارتفع العجز في ميزان المدفوعات ، وبلغ في نهاية ١٩٦٩ نحو ٩٣٠ مليون دولار ، مقابل ٧٢٠ مليون في نهاية ١٩٦٨ ٠ وقد ادى هذا العجز الى خفض فائض اسرائيل من العملة الصعبة حتى وصل الى أقل من ٤٠٠ مليون دولار في نهاية ١٩٦٩ ، مقابل فائض بقيمة ٩٠٠ مليون دولار بعد حرب ١٩٦٧٠

٧ ـ **« صفقة الرزمة » والضغوط التضخمية (١٩٧٠ ـ ١٩٧٣)** : في محاولة لتصحيح المسار الاقتصادي السابق ، وقع خلال هذه الفترة اتفاق ثلاثي بين الحكومة والهستدروت ، النقابة العامة للعمال ، وارباب العمل ، عرف فيما بعد « بصفقة الرزمة » ، التي التزمت الحكومة بموجبها بعدم رفع الضرائب ، مقابل التزام الهستدروت وارباب العمل بعدم رفع الاجور والاسعار ٠ وجرى في هذه الفترة التخفيض السادس في قيمة الليرة الاسرائيلية (اب ١٩٧١) ، من ٣ر٥ ليرة للدولار الى ٤ر٢ ليرة للدولار ٠ وقد طرأ تحسن على وضع ميزان المدفوعات